الجزء الأول

نظام توزيع الاختصاص
وإجراءات دعوى المسئولية الإدارية

مقـدمة

يأخذ كل من القانون الفرنسى والقانون المصرى بنظام ازدواج القضاء . أى أن استقلال القواعد الموضوعية للمسئولية الإدارية يقابله استقلال من حيث الاختصاص والإجراءات[1] .

فإلى أى مدى تخرج دعوى المسئولية الموجهة ضد الإدارة عن اختصاص المحاكم العادية ؟ وما هى القواعد الإجرائية الخاصة التى يتعين على من يقاضى الإدارة اتباعها ؟

للإجابة عن هذين السؤالين نخصص هذا الجزء الأول من الكتاب لنعرض فى بابه الأول النظام الفرنسى ونعرض فى بابه الثانى النظام المصرى . وسنقوم بإقامة مقارنة بين النظامين فى كل مناسبة تستحق عقد المقارنة .

---

(١) فالين : القانون الإدارى ، الطبعة التاسعة ، سيرى ، ١٩٦٣ . يقرر فالين أن من مستلزمات استقلال أى نظام هو تخصص جهة قضاء مستقلة له : « . . . نستطيع أن نضع القاعدة التالية : إن أى فرع من فروع القانون لا يمكن أن ينمو بطريقة متميزة ويكتسب استقلالا حقيقيا فى علاقته بفروع القانون الأخرى المجاورة إلا إذا كان يقابله ، فى حالة انعدام تقنين مستقل ، هيئة قضائية مستقلة » المرجع السابق ص ٣٤ .